

نحو جغرافيا وطنية

تعرض كل أمة من الأمم على الاحتفاظ بتراتها وثمرات مقول أبنائها . ولما كان النتاج الفكري المعاصر لأمة من الأمم سيصبح مع الزمن جزءا لا يتجزأ من تراثها ، فقد ذهبت الأمم المتقدمة الى تسجيل كل ما ينتجه أبنائها في مختلف مجالات المعرفة فيما يعرف بالجغرافيا الوطنية ، وهي - باختصار شديد - قائمة حصرية بكل ما أنتجته الأمة في فترة محددة من فترات تاريخها ، قد تكون سنة أو بضع سنين ، وقد تكون أسبوعا أو بضعة أسابيع .

وتتناوع الجغرافيات الوطنية في نظرتها للانتاج الفكري للأمة ، فبعضها يقتصر على احصاء ما نشر داخل الوطن من مؤلفات أبنائه كما تفعل الجغرافيات الوطنية لبريطانيا وفرنسا ومصر والهند ، وبعضها يوسع الدائرة لتشمل كل ما يصدر من المواطنين ، سواء نشر داخل الوطن أو خارجه ، كما هو الحال في الجغرافيا الوطنية لكل من ليبيا وغانا . بينما البعض الآخر يتجاوز تلك الحدود فيضيف الى ما سبق كل ما نشر عن الوطن ولو كان من تأليف غير مواطنية كما تفعل الجغرافيا الوطنية الاسترالية .

ولقد بدأ ظهور هذا النوع من الجغرافيات في الغرب منذ أكثر من قرن ونصف قرن ، أما في عالمنا العربي فيرجع تاريخه الى سنة ١٩٥٥ م حينما أصدرت مصر « النشرة المصرية للمطبوعات » ثم تنامت الجغرافيات الوطنية العربية فظهرت الجزائرية في سنة ١٩٦٣ م واللبنانية في سنة ١٩٦٤ والعراقية في سنة ١٩٦٦ والليبية في سنة ١٩٧١ م - وما زالت هناك دول عربية لم تصدر حتى الآن جغرافيات تحصى نتاجها الفكري ، وتعرف به .

الملكة العربية السعودية

• للدكتور عبد الستار العلوي

الاستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة

وفي أواخر سنة ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) استضافت عاصمة المملكة العربية السعودية مؤتمر الاعداد البيليوجرافي للكتساب العربي ، وانتهزت ادارة المكتبات العامة بوزارة المعارف هذه المناسبة ، فأصدرت « مجلد المطبوعات السعودية » الذي يتضمن حصرا مبدئيا للانتاج الفكري السعودي المطبوع داخل المملكة وخارجها ، وكذلك كل ما أخرجته دور النشر والطابع السعودية ٠٠٠ حتى أوائل عام ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م « كما تقول المقدمة (١) »

وينقسم هذا المجلد الى ثلاثة أقسام أولها القسم الرئيسي وفيه وزعت المطبوعات على الموضوعات المثيرة التي استعملها مثقل ديهوي في تصنيفه الشهير : المعارف العامة - الفلسفة وعلم النفس - الديانات - العلوم الاجتماعية - اللغات - العلوم البحتة - العلوم التطبيقية - الفنون الجميلة - الأدب - الجغرافيا والتراجم والتاريخ .

أما القسم الثاني فقد خصص للمطبوعات الحكومية ، وهو يبدأ بالأنظمة والقوانين ، ثم بالاتفاقيات ، وبعد ذلك تأتي الوزارات والهيئات الحكومية مرتبة فيما بينها ترتيبا هجائيا ، وتمت كل منها ثبت بما أصدرته من مطبوعات ، وأخيرا يأتي القسم الثالث الذي خصص للكتب المدرسية .

وفي كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة أدخلت الكتب بمؤلفيها ورتب المؤلفون ترتيبا هجائيا حسب أسماء الشهرة بالنسبة للمؤلفين العرب القدماء كآبن حنبل وآبن الجوزي وآبن تيمية ، وبالأسم العادي للمؤلفين المعاصرين كعبد الجامر

وعبد العزيز بن باز وعبدالله بن خميس ، وباسم العائلة بالنسبة للمؤلفين
الأجانب مثل :

مايرز ، روبرت - موري ، جون - فاجدا ، اندروج -

وختم المعجم بكشافين أحدهما للمؤلفين والآخر للمناوين -

وقد بلغ مجموع الكتب التي أحصاها هذا المعجم حوالي ١٦٠٠ عنوان لما يقرب
من ٧٥٠ شخصا ما بين مؤلف ومحقق ومترجم - وهو جهد طيب لا شك في هذا ،
ولكننا نلاحظ عليه ما يلي :

أولا : انه لا يمثل الانتاج الفكري السعودي تمثيلا صحيحا ، فهو لا يقتصر
على انتاج السعوديين المنشور داخل المملكة وخارجها ، وانما يضم اليه ما طبع
داخل المملكة من مؤلفات غير السعوديين (٢) - بل انه يضم كتباً لا هي لمؤلفين
سعوديين ولا هي طبعت داخل المملكة - ومن أراد الدليل على ذلك فليرجع الى
الكتب المسجلة تحت أرقام ٥٣٧ ، ٥٨٣ ، ٦٥٧ ، ٨٧٨ ، ٩٢٨ (٣) وأمثالها كثير -

ثانيا : ان بعض الكتب المدرسية وضعت خطأ في القسم العام ، مثل كتابي
« الهجاء المصور » (رقم ٥٥٢) و « الادب العربي وتاريخه » (رقم ٨٨٧) وبعض
المطبوعات الحكومية وضعت خطأ في القسم العام أيضا مثل أرقام ٥٧٦ ، ٥٧٧ ،
٥٧٨ ، ٨٧٩ ، ١١٦٨ -

ثالثا : انه لا يغلو من أخطاء في الفهرسة تذكر منها على سبيل المثال لا
الحصر :

أ - ان بعض الكتب المترجمة وردت تحت أسماء مترجميها ككتاب « فلسفة
التربية » الذي ألفه هرمان هارل هورن وترجمه عبدالله المشقوق (٤) - وقواعد
الفهرسة تقتضي بأن يدخل الكتاب المترجم باسم مؤلفه الأصلي -

ب - ان بعض الكتب لم تدخل بمؤلفيها على حسب القاعدة ، فكتاب « الامام
المعادل عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود » الذي ألفه عبد الحميد
الطليوب (٥) دخل تحت « عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود » مما يورحى
بأن مؤلف الكتاب هو الملك عبد العزيز ، وهذا غير صحيح -

ج - أن بعض المؤلفين ذكرت أسماؤهم بأكثر من صيغة فتباعدت الكتب التي ألفها المؤلف الواحد في الموضوع الواحد . ومثال ذلك ما تجده في صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ من المجمع (٦) ، فقد وردت بعض المؤلفات الأدبية لمحمد أبو النجا سرحان تحت هذا الاسم وبمضها الآخر تحت : محمد سرحان فقط ، ويفصل بين المجموعتين مؤلفات سبعة مؤلفين آخرين .

د - أن بعض الكتب دخل مرة بالمؤلف ومرة بالمحقق ككتاب « بلاد العرب » الذي ألفه الحسن الأصمغاني وحققه حمد الجاسر وصالح العلي (٧) . وكتاب « تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووقيات بعض الأعيان وأناسيهم وبناء بعض البلدان » لإبراهيم بن صالح بن عيسى ، تحقيق حمد الجاسر (٨) . وقد نتج عن ذلك ذكر الكتاب الواحد أكثر من مرة واعتباره كتابين دون مبرر .

راهبا : أنه لم يسلم من أخطاء التصنيف في القسم الوحيد الذي أخضعه للتصنيف المثري مع أنه لم يستعمل سوى الموضوعات الرئيسية دون تفريع أو تخصيص . وكان ينبغي التفريع في مجالات كثيرة كالفلسفة وعلم النفس ، والعلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والتطبيقية .

القول : رغم أنه أثر السلامة وتجنب التفصيل ، إلا أننا نجد كتابا تاريخيا « كتذكرة أولى النهي والعرفان بأهام الله الواحد الديان » (٩) قد وضع مع كتب الديانات ، وكتابا اجتماعيا ككتاب « لا يا فتاة المجاز » (١٠) قد وضع مع كتب الفلسفة وعلم النفس .

وقد يوضع الكتاب الواحد تحت موضوعين ويأخذ رقمين كالذي حدث بالنسبة لكتاب « الثورة الوهابية » الذي أخذ الرقمين ٣٥٦ ، ١٠٨٣ لأنه وضع في الأولى مع الكتب الدينية وفي الثانية مع كتب التاريخ .

خاصا : أن المطبوعات الحكومية جمعت تحت أسماء الوزارات المستقلة عنها باستثناء وزارة الداخلية فقد وزعت مطبوعاتها بين مديرية الأمن العام ، والمديرية العامة للجوازات والجنسية ، والمديرية العامة للدفاع المدني ، ووكالة الوزارة لشئون البلديات . وكان ينبغي - كي تطرد القاعدة - أن تجتمع مطبوعات هذه

الجهات الأربع تحت وزارة الداخلية وأن يكون التفريع عنها باسم المديرية أو وكالة الوزارة .

سادساً : اتنا نجد في القسم الخاص بالمطبوعات الحكومية تكرارا للمداخل ليس له ما يبرره . فما دام قد عقد للوزارة أو المصلحة قسم خاص بها ، فما الداعي لأن يعاد ذكر اسمها أمام كل مطبوع من مطبوعاتها ؟

تلك بعض الملاحظات التي تسلفت النظر في « معجم المطبوعات السعودية » ، ولو أنه قد أعيد إصداره في السنوات التالية لاسكن للفائمين عليه أن يتداركوا ما يمكن تداركه منها ، ولأصبح - بحق - معجماً للمطبوعات السعودية .

وهنا يأتي دور دار الكتب الوطنية بالملكة ، فإن من أولى الواجبات المنوطة بأي مكتبة وطنية في العالم أن تتولى إصدار البليوجرافيا الوطنية للدولة . ولكي يتاح للمكتبات الوطنية أن تنهض بهذه المسؤولية على الوجه الأكمل ، تصدر الدول قانوناً للإيداع يلزم المؤلفين والناشرين بإيداع عدد معين من النسخ من كل مطبوع لدى المكتبة الوطنية خلال مدة معينة من تاريخ صدوره . ومن حيلة كتب الإيداع تجمع مادة البليوجرافيا الوطنية .

والملكة العربية السعودية وهي تخطو قدماً لتحتل مكانها اللائق بها بين دول العالم حرية بأن تصدر مثل هذا القانون حفاظاً على تراثها وعلى كل ما يسهم به أبنائها في مختلف مجالات الفكر والحياء ، وكخطوة أولى وأساسية على الطريق لإصدار البليوجرافيا الوطنية للدولة .

وجدير بدار الكتب الوطنية أن تنهض بمسئولياتها كاملة فتعيد النظر في هذا المعجم ، وتصدر منه طبعة جديدة ، بل طبعات دورية منتظمة ، تضيف إليه ما جدد من نتائج فكري لأبناء المملكة (١١) ، وتحذف منه ما ورد فيه من تكرار ، وما أقسم عليه من مواد تخرجه عن طبيعته ، وقبل هذا كله وبعد هذا كله تصحح ما وقع فيه من أخطاء في المنهج أو في التعليق .

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يأخذ بيدها وأن يعينها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الوطن والمواطنين .

الهوامش والمصادر

- (١) معجم الطوبقات السعودية ، من ٦ .
- (٢) راجع على سبيل المثال الكتب الواردة تحت أرقام ٥٧٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٧ ، ٨٧٩ ، ١١٣٤ .
- (٣) والقريب أن أكثر هذه الكتب لا يمت للمملكة بصفة أو صلب .
- (٤) رقم ٥٣٧ .
- (٥) رقم ١٠٥٥ .
- (٦) أرقام ٨٧٩ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ .
- (٧) رقم ٩٥٩ ، ٩٩١ .
- (٨) رقم ٩٢١ ، ٩٩٣ .
- (٩) رقم ٣٩ .
- (١٠) رقم ٣٢ .
- (١١) سواء في الداخل أو في الخارج . وما تجدر الإشارة إليه هنا ضرورة أن يشمل هذا المعجم جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التي يقدمها أبناء المملكة للجانسات العربية والإنجليزية باعتبارها قطاعا هاما من قطاعات الانتاج الفكري للأمة .